الفصل الخامس

منكرو السنة النبوية

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول

إنكار السنة النبوية ومضاره

يحاول أناس – في القديم والحاضر – الشغب علي مصادر التشريع الإسلامي ، بالإنكار لمصدر رئيسي متفق عليه (السنة النبوية) ويثيرون شبهات ، أورد ملامحها:

النتيجة : خلاصة ما دار في المناقشات التي جرت بين الإمام الشافعي – رضي الله عنه – وبين خصمه ، الذي كان يعتقد أن في القرآن كفاية عن السنة ، وأن السنة منها ما هو صحيح ، ومنا ما هو غير صحيح ، وأن ذلك أدي إلي اعتقاده أن السنة لا يمكن أن تكون مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي ، وأنه في النهاية أذعن أنه لا مفر من قبول السنة النبوية باعتبارها مفصّلة لما جاء في القرآن الكريم مجملاً ، وشارحه له وأنها – كذلك – تشرع من الأحكام ما يكون مستقلاً عن القرآن الكريم .

❁ معظم الذين ينكرون السنة ، إنما ينكرونها من حيث الشك في طريقها ، وما يلحق رواتها من خطأ أو هم ، وما يندس بينهم من وضاعين وكذابين ، ومن هنا قالوا بوجوب الاقتصار علي القرآن الكريم ، لا أنهم ينكرون السنة من حيث هي أقوال النبي – ﷺ – وأفعاله وتقريراته ، لأن ذلك لا يقول به مسلم ، والذين يعتقدون ذلك ليسوا بمسلمين ، ولا كلام لنا معهم هنا ، وقد وضح ابن حزم ذلك في كتابه (الأحكام) فقال :

لما بيّنا أن القرآن الكريم هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع ، نظرنا فيه ،

فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله - ﷺ - ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ (١).

فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله – عز وجل – إلي رسوله - ﷺ - علي قسمين :

أحدهما : وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام ، وهو القرآن .

والثاني : وحي مروي غير مؤلف ، ولا معجز النظام ، ولا متلو لكنه مقروء ، وهو الخبر الوارد عن رسول الله - ﷺ - وهو المبين عن الله – عز وجل – مراده منا .

قال – تعالي - : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٢).

ووجدناه – تعالي – قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني ، كما أوجب طاعة القسم الأول ، الذي هو القرآن ، ولا فرق .

فقال – تعالي - : ﴿أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ ﴾ (٣) .

فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة ، التي الزمنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع ، أولها عن آخرها .

وهي قوله – تعالي - : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ ﴾ فهذا أصل القرآن : ﴿وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ ﴾ فهذا ثان وهو الخبر عن رسول الله - ﷺ - ﴿وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ فهذا ثالث ، وهو الإجماع المنقول إلي رسول الله - ﷺ - وحكمه (٤).

---

(١) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة النجم .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٤) في معني (واولي الأمر منكم) كلام لا يتسع المقام لذكره وعلي كل فتلك نظرة ابن حزم والخلاصة أن هذه الآية حجة في مشروعية الإجماع الذي وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد - ﷺ - علي أمر شرعي بعد وفاة رسول الله - ﷺ - .

ثم قال : فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلي غير القرآن الكريم والخبر عن رسول الله - ﷺ - ولا يأبى عما وجد فيهما ، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق .

وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما ، وموجباً لطاعة أحد دونهما فهو كافر ، لا شك عندنا في ذلك [1].

ثم قال : ولو أن امرءاً قال : لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً ، بإجماع الأمة ، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلي غسق الليل ، وأخري عند الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا أحد للأكثر في ذلك .

وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم ، والمال ، وإنما ذهب إلي هذا بعض الغلاة[2].

وتتلخص حجة من يرد الأخبار كلها - كما سلف - في قولهم : أن القرآن جاء تبياناً لكل شئ ، فإن جاءت الأخبار بأحكام جديدة لم ترد في القرآن ، كان ذلك معارضة من ظني الثبوت ، وهي الأخبار ، لقطعيه : وهو القرآن ، والظني لا يقوي علي معارضة القطعي .

وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن ، كان الاتباع للقرآن لا للسنة .

وإن جاءت مبينة لما أجمله القرآن ، كان ذلك تبياناً للقطعي ، الذي يكفر منكر حرف منه ، بظني لا يكفر من أنكر ثبوته ، وهذا غير جائز ، وربما تبادر إلي الذهن - أنهم - علي هذا يقبلون المتواتر من الأخبار ، لأنها قطعية الثبوت .

وهم لا يعتبرون المتواتر قطعياً - أيضا - بل هو عندهم ظني ، لأنه جاء من

(١) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١٠٨ .

(٢) المرجع السابق ، ومفتاح الجنة ص ٣ ، وقد تعددت الاجتهادات في تحديد هؤلاء الغلاة ، وإلي أي طائفة ينسبون ؟

طرق آحادها ظنية ، فاحتمال الكذب في رواته لا يزال قائماً ، ولو كانوا جمعاً عظيماً .

خلاصة ما رد به الشافعي علي منكر السنة هو :

أ) أن الله – تعالي – أوجب علينا اتباع رسوله – ﷺ – وهذا عام لمن كان في زمنه – ﷺ – وكل من يأتي بعده ، ولا سبيل إلي ذلك لمن لم يشاهد رسول الله – ﷺ – إلا عن طريق الأخبار ، فيكون الله قد أمرنا باتباع الأخبار وقبولها ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به ، وكان مقدوراً ، فهو واجب .

ب) أنه لابد من قبول الأخبار لمعرفة أحكام القرآن نفسه ، فإن الناسخ فيه والمنسوخ لا يعرفان إلا بالرجوع إلي السنة .

ج) أن هناك أحكاماً متفق عليها من الجميع ، ولم يكن من سبيل لمعرفتها إلا عن طريق الأخبار .

د) أن الشرع قد جاء بتخصيص القطعي بظني ، كما في الشهادة علي القتل والمال باثنين ، مع أن حرمة المال والدم مقطوع بها

هـ) أن الأخبار وإن كان فيها احتمال الخطأ والوهم والكذب ، ولكن هذا الاحتمال – بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوي ، ومقابلة روايته برواية من المحدثين – أصبح أقل من الاحتمال الوارد في الشهادات [1].

✿✿ سمات منكري السنة النبوية وأحوالهم :

ابتلي الإسلام ورزئ المسلمون بنفر ينسبون أنفسهم إلي العلم ويتطاولون علي السنة النبوية تجريحاً وإنكاراً وتشكيكاً وهؤلاء لا يخرجون عن واحد من اثنين :

أولهم : رجل دخيل في الدين : يظهر الإسلام ويخفي الكفر ، فهو زنديق يريد

(١) دراسات حول القرآن والسنة أ . د / شعبان إسماعيل – بتصرف – .

إشاعة الشبهة في أصول الإسلام ، وتقويض أركانه وهدم أساسه ، والكيد لأهله ، وتشتيت كلمتهم ، وصرفهم عن مصادر التشريع الإلهي إلي ما سواه من القوانين الأرضية والأعراف المصلحية ، حسب الأهواء متدرجين بإنكار السنة إلي إنكار القرآن نفسه بعد حين، فالسنة حين تهجر لا يفهم القرآن الكريم وتتعطل أحكامه وقوانينه ، وبهذا يصير وجوده كالعدم ويكون ألعوبه في أيديهم يفسرونه حسب الأهواء والأغراض .

ثانيهم : رجل مسلم تتجاذبه الآراء يميناً وشمالاً دون روية أو تمحيص ، لا علم عنده ، أو دراية ، ولا فقه في علوم الشرع ، ولا تخصص علمي ، قد تلقف الآراء الفاسدة ومبادئ المذاهب الباطلة ، يرددها كالببغاء متوهم أن ذلك فيه عز للإسلام فضرّ نفسه ، وأضرّ غيره ، وشغّب علي دينه ، وأحدث بلبلة فكرية حار فيها العوام ، وأنصاف المتعلمين ، وفرقت كلمة أهل العلم ، وشغلتهم عما هو أجدى وأنفع للأمة من الأحداث والمتغيرات الجسام ، وشمت بها المخالفون واجترأ عليها المنافقون والمتربصون والمترصدون ، وهم الآن كثر !! .

مضار إنكار السنة النبوية

إن الاعتداء علي السنة النبوية بالإنكار لها يفتح أبواب شر تقّوض بنيان الإسلام وذلك لما يأتي :

أولا : إن الأحكام الشرعية العلمية الأصولية (العقائد) يتوقف بنيانها وتفاصيلها علي السنة النبوية بعد ومع القرآن الكريم ، فإنكار السنة النبوية يهدد العقائد بالبتر والإبهام ، فيصير ما يتعلق بالإلهيات والنبوات والسمعيات وما سوي ذلك من مسائل العقائد مبهمة فهل يقام دين علي عقائد مبتورة مبهمة ؟!.

ثانياً : القضاء علي الكثير الأحكام الشرعية العملية والأخلاقية لأنها تستند في أصول وفروع ، وقواعد وقضايا ، إلي أدلة السنة النبوية موافقة للقرآن الكريم أو استقلالاً أو تفصيلاً .

ثالثاً : القضاء علي علوم الفقه – الأصول والفروع – معاً ، لأن معظم المسائل الفقهية والوقائع تستند إلي السنة النبوية : إما بالبيان والإيضاح : كمواقيت وإعداد وهيآت الصلاة المفروضة ، ومقادير وشروط الزكوات ، وتفاصيل فرضية صيام شهر رمضان وحقيقة الحج والعمرة وتفاصيل شعائرهما ، وأنماط المعاملات المالية ، وتفاصيل أحكام فقه الأسرة ، وما يجوز في الأطعمة والاشربة وما يجوز الأيصاء به ومصرفه وشروط استيفاء العقوبات الشرعية ، وإما بالاستقلال مثل كفارة من أفسد صوم رمضان ، وعقوبتي شارب المسكر ، والمرتد والجناية علي ما دون النفس خطأ ، وموجب ذلك وموجبات التعازير ، وأسس الجهاد والإيمان والنذور ، والآداب والسلوكيات وفضائل الأعمال ..... الخ

رابعاً : تضييع علوم القرآن الكريم لاستنادها في كثير من قضاياها علي السنة

النبوية ، وكذلك علم التفسير لارتكازه في معظم ما يعرض له علي السنة النبوية .

خامساً : إضعاف علوم اللغة العربية وآدابها ، لاستمدادها ما لا يحصى من قواعد وأحكام من السنة النبوية .

سادساً : فصم تاريخ الإسلام وفصله عن الأجيال المسلمة ، لأن السنة النبوية هي : السجل التفصيلي لحياة رسول الله - ﷺ - من مولده ، وبعثته ، ودعوته ، وجهاده ، وإبلاغه وفتوحاته ، وشمائله ، ووفاته ، ومثابرة السلف الصالح وجهادهم والتزامهم بالتشريع الإسلامي وفهمهم له .

وهكذا : بإنكار السنة النبوية تمسي الأمة بغير تشريع واضح المعالم ، قوي الدلالة ، إذ تعرض أصول التشريع وفروعه للضياع فتتجه الأمة قسراً إلي بقايا الأديان المندثرة والمنسوخة ، وإلي ركام القوانين الوضعية تلتمس الحلول للعوارض والنوازل ترتجي الإبانة ، وتمسي الأمة بلا هوية ، وبلا تراث ، ولا تاريخ ، ولا نسب متصل بلسانها ، وتمسى علوم الإسلام مبهمة تحتاج إلي بيان ولا بيان ، ويفتقد المؤمنون القدوة يلتزمون أقوالها وأفعالها وسلوكياتها فلا يجدون لأن قدوتهم زعم المنكرون أنه ظل ثلاثة وعشرين سنة من مبعثه حتى وفاته لا يوضح شيئاً سوي ترديد آيات القرآن الكريم وتلقينه للناس فحسب ، ولا يفصل شيئاً من تفاصيل المأمورات ، ولا فضائل الأعمال ، ولا يوضح شيئاً من تفاصيل المنهيات تاركاً أمته تتيه في بيداء خطب عشواء ! .

لعل هذا ما يريده منكرو السنة النبوية ، وتلك بعض مضار الإنكار الذي بوضوح لا لبس فيه ، من تزوير في أصل راسخ من أصول الإسلام ! . وكم يراد لهذه الأصول من هدم ومحو !

❁ إن إنكار السنة النبوية ، والتطاول عليها ، والتشكيك فيها يمهد الطريق لهيمنة ثقافات غير المسلمين لنشر ثقافاتهم ، لخلو الأمة عن مصدر ثقافة موثق

معتمد ، وفي ذلك القضاء المبرم علي أدلة الشرع الذي بقرآنه المجيد وهدي رسوله الرشيد ، سيبقي ما بقي الجديدان وما بقي أهل الدراية ينافحون عن القرآن الكريم والسنة النبوية .

✿ إن إنكار السنة النبوية يمهد السبيل للتشكيك في القرآن نفسه وتعطيل الآيات التي تحث وتحض علي اتباع رسول الله - ﷺ - واتخاذه قدوة ، وتحكيمه، والرضا بحكمه وإيثار طاعته علي ما سواه ، فهل الآيات القرآنية الموجبة لذلك جاءت لرسم طريق عملي للمكلفين ، أم مجرد تلقينات كما توهم المنكرون أن رسول الله - ﷺ - بعث (ملقنا) لآيات القرآن الكريم محفظاً إياه فحسب ! دون تطبيق وإرشاد ودلالة !

ولم يرسل (قدوة حسنة) يتأسى المسلمون بالتطبيق العملي لآيات القرآن الكريم ! ، والذي هو عين السنة النبوية .

✿ فإنكار السنة النبوية ما هو إلا تعطيل أساس للتشريع الإسلامي وإضعافه ، ومحاولة إلغائه من حياة وسلوكيات المسلمين ، وهذا ما يخطط له أعداء الإسلام سواء الظاهروا العداوة والمتظاهرون عليه أم اللابسون لعباءته .

✿ وفي نهاية المطاف : ما سر لجوء منكري السنة النبوية قديماً وحاضراً لأعداء الإسلام ؟ وركونهم إليهم ؟ ! استقواء وإعانة وإعاشة ؟ لم ؟!!

المبحث الثاني

رد بعض صحيح السنة النبوية وعواقبه

هذا لا يخص الآحاد فحسب بل يتناولها وغيرها ، ولا توجد شبهات علمية ، يمكن إجراء نظر وبحث علمي فيها لأن متقولوها لا دراية لهم أصلا بعلم الحديث ، بل الطامة الكبرى والمصيبة العظمي أنهم لا أثرة من علم معتبر لديهم ، فجل ما يتعللون به أنها تخالف المنقول (القرآن الكريم) دون دليل ، وتخالف المعقول (العقل البشري) لديهم ، وهم بهذا التقول يقولون هراء ، لأنهم خواء فلا علم لديهم عن (النسخ) أو عن (الجمع بين الأدلة) ، ولا يتفقون علي علة قادحة ، فمعظم ما يردد : تقولات من نكرات محالين للتقاعد الوظيفي من غير العلماء وغيرهم من زاعقين ناعقين علي صفحات بعض الصحف العامة ، وبعض الوسائل الإعلامية المتنوعة ، ومن غير المتخصصين في السنة النبوية بل أجزم أنه لا يوجد واحد منهم يفرق بين الحديث رواية ودراية !!! وهذه التقولات والتخرصات لا تستند إلي أسانيد علمية بل مجرد الخلط والسفسطة والشغب واللجب ! .

ومن أمثلة ما ردوه من الأحاديث الصحيحة :

أ) حديث (الرهن) : (أن رسول الله - ﷺ - اشتري من يهودي طعاماً ورهن درعاً له من حديد) [1].

الشبهة : كيف يعامل يهودياً ولا يعامل مياسير الصحابة : مثل أبي بكر وعثمان

(١) رواه البخاري .

وعبد الرحمن بن عوف- رضي الله عنهم- .

الجواب : أن النبي - ﷺ - الذي تريدون أن يتعامل وفق تفكيركم السقيم عامل اليهود لحكم منها :

لبيان الجواز ، أو لعدم وجود طعام فاضل عن حاجته غيرهم ، أو خشي أن الصحابة لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم[1]، وكذلك لتشريع الرهن بصورة عملية ، فمن من المسلمين يأخذ رهناً من رسول الله - ﷺ - ؟ .

ب) حديث السحر : (قصة لبيد بن الأعصم) الذي سحر رسول الله - ﷺ -[2]، الشبهة : فهذا نقص وعيب[3] ولا يتفق مع خصائص الرسالة .

الجواب : أن السحر حقيقة لا يشك فيها إلا مخبول والدليل عليه قول الله - تعالي - : ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[4]، ويجوز أن يقع لحكم يعلمها الله – تعالي – وقد يظهر بعضها – سبحانه وتعالي – لنبي ولغيره ، فأما وقوعه لنبي فهو كما وقع لموسي – عليه السلام – يقول الله – تعالي - : ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾[5] ، فما وقع لموسي – عليه السلام - كان علي سبيل التخييل لعينيه ، فكان لهذا السحر نوع تأثير بدليل خوف الذي اعتمل داخلياً في نفسه ، وقد يقع السحر من باب المرض ، والأنبياء – عليهم السلام - يجوز عليهم الأمراض غير المنفرة، والأمراض علي ما هو معلوم من سنن الله – تعالي – في كونه لها أسباب كالميكروبات والجراثيم والعدوى ، وما يقع لرسول الله - ﷺ - سحر من نوع

---

(١) أحكام الأحكام لابن دقيق العبد ٣/ ١٩٦ .

(٢) متفق عليه .

(٣) زاد المعاد ٤/ ١٢٤ .

(٤) الآية ٨١ من سورة يونس .

(٥) الآيتان ٦٦ ، ٦٧ من سورة طه .

المرض فما المانع من ذلك؟ إلا إذا كان - ﷺ - ذاته تخالف ذات البشر ! وحاشا أن يكون غير ذلك قال الله – تعالي- ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1] .

ثم لو لم يكن سحره فعلاً لكان الأمر بالتعوذ برب الفلق ، من (شر النفاثات في العقد) لا وجه له ، وحاشا لكتاب الله – تعالي – ذلك .

قد يقول قائل وهل تعرض للحسد حتى يؤمر بالتعوذ له ؟ نعم كاد أن يؤثر فيه ، دليله قول الله – تعالي - : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ ﴾[2] ، أي كما قال المفسرون : لقد كاد الكفار من شدة عداوتهم لك يا محمد أن يصرعوك بأعينهم ويهلكوك[3]

وقد دحض شبهة الرادين لهذا الحديث أكابر العلماء مثل القاضي عياض : (والسحر من الأمراض وعارض من العلل يجوز عليه - ﷺ - كأنواع الأمراض مما لا ينكر ولا يقدح في ثبوته).

وقال ابن القيم : (وليس الأمر كما زعموا – من أن السحر له نقص وعيب – بل هو من جنس ما كان يعتريه من الأسقام والأوجاع ، وهو مرض من الأمراض)[4].

ج) حديث : (بني الإسلام علي خمس ....) : حيث لم يذكر الحديث (الجهاد)!! .

الجواب : أن الجهاد يذكر حين يقتضيه المقام ، ولو كان الأمر علي ما وهم المجترئون علي السنة النبوية الصحيحة للزم إنكار العديد من الآيات القرآنية التي

(١) من الآية ١١٠ من سورة الكهف .
(٢) من الآية ٥١ من سورة القلم
(٣) انظر تفاسير القرطبي ، ابن كثير ، الجلالين للآية
(٤) زاد المعاد ٤/ ١٢٤ .

تناولت صفات المؤمنين وعباد الرحمن وأولي الألباب ولم تذكر ضمن هذه الصفات (الجهاد) ! .

د) حديث: (أن الحبشية لعب بحرابهم في مسجده - ﷺ - يوم عيد).

الشبهة : لأن المساجد ليست للعب والرياضة وإنما هي للصلاة والعبادة !

الجواب : لوفقه الرادون لهذا الحديث رسالة المسجد ومنزلته علي عهد رسول الله - ﷺ - وأصحابه وأتباعه ما اجترأ منهم مجترئ علي رد الحديث الصحيح ، وحسبوه كمساجدنا المزخرفة المزركشة المعزولة عن حياتنا ! المحصورة في أداء الصلاة فحسب .

والأمثلة كثيرة لا يتسع المقام لاستقصائها فرد الأحاديث الصحيحة سواء كانت متواترة أو أخبار آحاد أو مرسلة [1].

لا يخضع عند هؤلاء لمقاييس علمية محددة ، بل يرجع إلي عرض النص علي العقل والعرف السائد والهوي ، فإن توافق مع ما ذكر قالوا به ، وإن خالف ردوه دون ضابط محدد ، وترتب علي ذلك رد مئات الأحاديث الصحيحة تبعاً للأمزجة والأهواء والمشارب والاتجاهات ! .

ويمكن القول بأن – الاجتراء – دون علم ودراية – علي رد بعض الأحاديث النبوية الصحيحة مبعثه عدة أمور منها :

أولا : الاستخفاف بأقدار العلماء ومنزلتهم ويتضح هذا في الهجوم الضاري علي مشاهير الرواة للأحاديث النبوية مثل أبي هريرة – رضي الله عنه – ، وبعض مشاهير أصحاب المصنفات ومن له قدم راسخة في جمع الأحاديث النبوية

(١) المرسل (عند المحدثين : قول غير الصحابي في كل عصر قال النبي - ﷺ - كذا ، وعند الأصوليين : قول العدل الثقة من غير الصحابة قال رسول الله - ﷺ - كذا اصول الحديث ٣٣٩ ، الأحكام للآمدي ٢/ ١٢٣ .

كالبخاري – ﷺ – ، ويتخذ الهجوم عدة محاور من تشكيك فيما رواه الأول ، بدعوى أن إسلامه جاء متأخراً ، وفاق بمروياته من سبقوه من كبار الصحابة كأبي بكر وعمر – رضي الله عنهم – ، ومن طعن في الثاني بدعوى أنه بشر والسهو منه أمر جائز فربما غفل وأثبت في صحيحه ما ليس من السنة النبوية ! .

غني عن البيان أن هذا السبب يدين أصحابه فإنهم بعجزهم عن النقد العلمي لذاتية الأحاديث ، لجهلهم المركب بها اتجهوا إلي النقد السوفسطائي والهلامي إلي حملة الأحاديث ورجاله ، وهذا المنحي قديم قدم الدعوة إلي الله – تعالي – ، فإن منادي الإيمان ، وداعي الأنام سيدنا محمداً – عليه الصلاة والسلام – تعرض لمثل هذا وأكثر فالكفار لما عجزوا عن معارضة بعض آيات القرآن الكريم ، وتحقق ويتقن لهم عجزهم ، يمموا أفكارهم السوداء الخربة شطر ذات رسول الله – ﷺ – فرموه بالجنون مرة ، وبالسحر تارة أخري ، وفات – الطاعنون في أعلام الرواية أن القرآن الكريم الذي يزعمون الانضواء تحت ظلاله يقرر : ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (١) .

وأن علماء الإسلام الذين لهم قدم صدق وبلاء في خدمة الدعوة إلى الله – تعالي – قد جعلهم الله – تعالي – من الشهود علي وحدانيته واتصافه بكل كمال يليق بذاته المقدسة ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) ، وما الطعن في الصحابة – رضي الله عنهم – وفي علماء الصدق في الأمة بالأمر الجديد . فهذا أمر وجد في الأمة منذ صدر الإسلام إلي يومنا هذا !! .

ثانياً : الجنوح إلي عرض الحديث النبوي مهما كانت درجته علي العقل دون ضابط بل الهوى فإن توافق معهما حكموا بصحته وإلا فلا .

(١) من الآية ٢٦٩ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

وغني عن البيان أن من شروط الأخذ بالأحاديث عدم مناقضته للمنقول وخروجه عن حدود المعقول ، لكن ليس هذا علي إطلاقه فالمناقضة للمنقول قد تكون دواعيه النسخ له ، وعرضه علي العقل إنما علي العقل السديد الذي ينعم الله – تعالي – به علي أهل الإيمان الراسخ والتدين الصحيح والالتزام الصادق ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ، ومن لهم ملكة الاستنباط السليم ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾[1] .

هل في المتطاولين علي الأحاديث النبوية الصحيحة بالرد والتشكيك هذه السمات من صفاء ونقاء العقول ، والتجرد بالكلية للدين وحده حتى يرزقهم الله – تعالي – الفقه في الدين ، أم السعي الحثيث لإرضاء متمالئين متظاهرين علي الإسلام داخلياً وخارجياً .

إن سجل من أنكر ورد الأحاديث الصحيحة يحتوي علي وصف متّدن لهؤلاء فهم لا تخصص علمي لهم معتبر، بل شرذمة ممن لا يعرفون الفرق بين الخبر والأثر ، أو الثري والثريا ! .

إن تطويع النص المقطوع بصحته – سنداً ومتناً- لهوي النفس وهواجسها بإطلاق أمر مرفوض ، لأن العقول – علي فرض سلامتها – تتفاوت وتتباين أشخاصا وأوضاعاً ، أزمنة وأماكن ، فماذا لو جعل النص النبوي علي مائدة التشريح يؤخذ ببعضها ويكفر ببعضها فهل يستقيم ذلك مع ذاتية النصوص وطبيعة الأشياء وبنيان الدين ؟ لذلك رد المبتدعة والملاحدة ، والعلمانية ، الأحاديث النبوية الصحيحة التي تدنيهم تحت زعم معارضة العقل ؟ أي عقل ؟ .

(١) الآية ٨٣ من سورة النساء .

مضار رد الأحاديث النبوية الصحيحة :

أولا : إخراج ما هو من الدين : فكما أن وضع أحاديث الاختلاق والكذب يدخل في الدين ما ليس منه ، فإن رد صحيحها يخرج من الدين ما هو منه ، وهذا عين الابتداع لأنه يكون بالزيادة والنقص .

ثانياً : إشاعة البلبلة الفكرية : وتلك مصيبة كبري قد لا يدرك أخطارها الحالية والمستقبلية هؤلاء اللاعبون بالنار لأنها تفتح الباب علي مصراعيه لفقد النصوص قداستها وحرمتها، وتمهد السبل لأذناب العلمانية ومن يشاطرهم الكيد للإسلام التطاول علي النصوص والأذدراء والاستخفاف بها وأخذ ما يتفق مع الأمزجة مما يسهل مسخ الدين والتشكيك فيه وإلغاء الكثير من الأحكام الشرعية الثابتة كنفي حد الردة ، وحد شرب المسكر ، وعقوبة الخروج علي الحاكم ، وغير ذلك من أحكام ثابتة مستقرة بدعوي عدم ورودها في القرآن الكريم !! .

المبحث الثالث

افتراءات وأباطيل

رواة وأئمة الحديث

يوجه كارهو الدين الحق ، من معاندين ومدعين وغيرهم ، سهام تشكيك في رواة السنة النبوية وأئمة الحديث الشريف بالطعن والقدح وإثارة شبهات ، لهزّ الثقة في مرويات ومصنفات ، تحوي صحيح الحديث الشريف .

من اشهر من يناله الهجوم الوافر ، أبو هريرة والبخاري – رضي الله عنهما – علي الرغم من إحكام الرواية ، وفق معطيات علمية ، وسلامة عملية التصنيف العلمي وفق قواعد علمية ، كلها مجتمعة تشهد وتؤكد الدقة الفائقة في الرواية والتعلم والتعليم.

بادئ ذي بدء : فإن المطاعن لراوية الإسلام أبي هريرة – رضي الله عنه – يأخذ منحي الطعن في الصحابة – ﷺ – من نفوس غير سوية ، لا تقف عند حدود الأدب ، فقد زكي الله – عز وجل – ذلكم الجيل تزكيةً متفردة ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [1] واثني عليهم سيدنا رسول الله – ﷺ – (خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ....) [2] .

(١) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .
(٢) أخرجه الشيخان .

ويمكن إيراد أهم المطاعن علي النحو التالي :

مطاعن متعددة في شخصيته الاجتماعية تارة ، والسياسية تارة أخري ، والعلمية – وهي ببيت القصيد ! .

وإني – في هذه السطور – أربأ براوية الإسلام أن يكون متهما فيدافع عنه ، أو مداناً فيعتذر عنه ! كلا ! والله ! فشخصية أبو هريرة – رضي الله عنه – وأرضاه – تسمو علي كل تقولات وتخرصات ، وبهتان !

زعموا أنه كان فقيراً ، وأن عمر – رضي الله عنه – عزله من ولاية البحرين ، عندما حاسبه ووجده معه مالاً كثيراً !

الحق أن فقره ليس عيباً ، فليس الغني أو الثراء سبباً لنزاهة وليس الفقر سبباً لانحراف ، وأما (قصة) عزله ، فهو الذي عزل نفسه ، وأبي الاستمرار تفرغاً للعلم ، بعدما وضح أحقيته في مال حلال نماه [1].

وزعموا أن حفظه للكم الكبير في زمن قصير ، مدعاة لاتهامه يوضع (الحديث)! ، وطعنوا في مروياته تحت مجهر (أهوائهم) وعشي أبصارهم ! .

والحق الذي يجب المصير إليه أن الغرض من إثارة غبار التشكيك في شخصية راوية الإسلام ، ما هو إلا محاولات يائسة للهجوم علي ذاتية السنة النبوية ، بهزّ الثقة في أوثق وأشهر راوتها ! وأن دحض شبهات هؤلاء يسيرة ، تتضح في نصوص شرعية ـ وتوثيقات علمية تراثية ومعاصرة من أهل الذكر ، لا من مدعي الفكر !

أ) سأل أبو هريرة رسول الله – ﷺ – قائلاً : يا رسول الله ، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ فأجابه – ﷺ – قائلاً : (لقد ظننت يا أبا هريرة ألاّ يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك ، لما رأيت من حرصك علي الحديث ، أسعد

(١) الإصابة ٧/ ٤٤٢ ، حلية الأولياء ١/ ٣٨٠ .

الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال : لا إله إلا الله خالصاً من قلبه ، أو نفسه)[1]

ب) أن رجلاً جاء زيد بن ثابت فسأله عن شئ فقال له زيد : عليك بابي هريرة، فإنه بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله تعالي ، ونذكر ربنا ، خرج علينا رسول الله - ﷺ - حتى جلس إلينا ، وقال : فجلس وسكتنا ، فقال : عودوا للذي كنتم فيه . قال زيد : فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة ، وجعل رسول الله - ﷺ - يؤمن علي دعائنا ، قال : ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك مثل الذي سألك صاحباي هذان ، وأسألك علماً لا ينسي فقال رسول الله - ﷺ - (آمين) ، فقلنا يا رسول الله ، ونحن نسأل الله علماً لا ينسي ، فقال رسول الله - ﷺ - : (سبقكما بها الغلام الدوسي)[2].

ج) أن عائشة - رضي الله عنها - دعت هذا الصحابي الجليل أبا هريرة ، وقالت : ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تحدث بها النبي - ﷺ - ، هل سمعت إلا ما سمعنا ، وهل رأيت إلا ما رأينا ؟ فأجابها أبو هريرة قائلاً : يا أماه ، إني والله ما كان يشغلني عنه شئ[3] .

روي مالك بن أبي عامر قال : كنت عند طلحة بن عبيد الله فدخل عليه رجل فقال يا أبا محمد والله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله - ﷺ - أم أنتم ؟ تقول علي رسول الله - ﷺ - ما لم يقل ، يعني أبا هريرة . فقال طلحة : والله ما يشك أنه سمع من رسول الله - ﷺ - ما لم نسمع ، وعلم ما لم نعلم ، إذا كنا قوماً أغنياء ، لنا بيوت وأهلون ، كنا نأتي نبي الله - ﷺ - طرفي النهار ثم نرجع ، وكان أبو هريرة رضي الله عنه مسكيناً لا مال له ولا أهل ولا ولد ، إنما كانت يده مع يد النبي - ﷺ - ، وكان يدور معه حيثما دار ، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم ،

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٣ .
(٢) الطبراني ٢/ ٥٤ ، رقم ١٢٢٨ .
(٣) الحاكم ٣ / ٥٠٩

وسمع ما لم نسمع ، ولم يتهمه أحد منا أنه تقول علي رسول - ﷺ - ما لم يقل[1]

✿ دعا له رسول الله - ﷺ - بعدم نسيان العلم ، وحدث أن شكا أبو هريرة لرسول الله - ﷺ - النسيان فقال : يا رسول الله ، إني اسمع منك حديثاً كثيراً أنساه. فقال - ﷺ - له : ابسط رداءك . يقول أبو هريرة : فبسطته . فغرف بيديه ، ثم قال : ضمه ، فضممته ، فما نسيت شيئاً بعده[2] .

✿ روِي أنه جلس أمام رسول الله - ﷺ - ، فقال - ﷺ - : (أيكم يبسط ثوبه فيأخذ من حديثي هذا ثم يجمعه إلي صدره فإنه لم ينس شيئاً سمعه ، فبسطت بردة عليّ حتى فرغ من حديثه ثم جمعتها إلي صدري فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به)[3]

دافع عن نفسه : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ، ثم يتلو : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله - ﷺ - بشبع بطنه ، ويحضر ما لا يحضرون ، ويحفظ ما لا يحفظون[4].

✿ في خلافة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – عيّن عمر أبا هريرة والياً لمنطقة (البحرين) وسار أبو هريرة إلي البحرين أميراً لها ، وظل فترة ثم عاد إلي المدينة ، واستقبله عمر ، وكان عمر يحاسب الولاة ، فوجد معه مبلغاً كبيراً ، فقال

(١) الحاكم ١٠/ ٣٣٥.
(٢) صحيح البخاري ١/ ٢١٥ .
(٣) صحيح مسلم ٥/ ٣٦١
(٤) صحيح مسلم ٥/ ٣٦٢.

له : من أين لك هذا ؟

فقال أبو هريرة : عندي خيل تكاثرت ، وعندي عبيدي آخذ منهم مبالغ معينة كل شهر ، وآخذ عطائي – راتبي – من هذه المصادر الثلاث كان هذا المال الذي معي .

ولم يسكت عمر ، وإنما فتحا الحساب معاً تفصيلاً ، فأورد له أبو هريرة الحساب ، فاعترف عمر بأحقية أبي هريرة المال ، وأنه قد حصل عليه من طرق مشروعة .

وأراد عمر أن يعود أبو هريرة حاكماً للبحرين ثانية ، إلا أن أبا هريرة رفض ذلك، مفضلاً أن يقيم في المدينة يعلّم ويفيد[1].

وشنعوا علي مرويات أهمها حديث الشفاعة ! وخبر (ذو اليدين) وغير ذلك كثير ، من محاولاتهم وسعاياتهم لإثارة شكوك ، حول (الشخصية) و (النتاج العلمي) للشخصية [2].

ولم يسلم البخاري – رضي الله عنه – من محاولاتهم العبثية

لإثارة الشكوك تجاهه ، رغم بيئته العلمية الصالحة ، وما منّ الله – تعالى – به عليه من الاستيعاب والحفظ وما منحه من الملكات والقدرات العلمية ، وما وهبه المولي الكريم – سبحانه وتعالي – من ذكائه ونبوغه ، ومنهجه المتفرد في التصنيف، وثناء العلماء عليه ، وتفرغه الكامل لطلب العلم ، ونتاجه العملي ، وإجماع الأمة علي صدقة والثقة فيه ، وتلقي الأمة في كل عصر ومصر ، وجيل وقبيل، كتابه (الجامع الصحيح) [3]بالقبول رغم كل هذا فإن أعداء السنة ، تارة

(١) الإصابة ٧/ ٤٤٢ .

(٢) من الأبحاث العلمية الجادة التي فصلت بالأدلة والشواهد والوقائع شبهات المبطلين ضد رواية الإسلام الأعظم ، كتاب (دفع الشبهات عن السنة النبوية أ.د/ عبد المهدي عبد القادر ، بجامعة الأزهر ، وقد استفدت منه كثيراً في مبحثنا هذا) .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢ وما بعدها ، هدي الساري ص ٤٨ وما بعدها – بتصرف –

يشغبون علي البخاري لجنسيته غير العربية ! وتارة أنه مخترع السنة كأنه افتراها ، ولندع صاحب كتاب دفع شبهات عن السنة النبوية يورد دفاعاً علمياً محكماً خلاصته البخاري ليس أول من جمع السنة النبوية الصحيحة ووثقها تدويناً وحفظاً وتخريجاً، بل وثقت السنة النبوية قبله بأزمان حيث : -

- أمر رسول الله - ﷺ - كتابة الكثير من السنة ، وكتب كثير من الصحابة أحاديث رسول الله - ﷺ - وتناقلت الأمة أحاديثه - ﷺ - جيلاً بعد جيل .

- وما كتبه الصحابة أمامه - ﷺ - كالصحيفة لعبد الله بن عمرو وكتاب الفرائض لزيد بن ثابت ، ومنها ما كتبه الصحابة لأنفسهم ، ومنها ما كتبه التابعون كالصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه ، والتي نسختها الخطية موجودة بالمكتبات ، وقد طبعت وشاعت ، وهي موجودة في ثنايا كتب السنة المعتمدة .

وكتب أبي حنيفة في الحديث – له عشرون كتاباً في الحديث وكذلك الإمام الشافعي له مؤلفات كثيرة ، كلها معتمدة علي الكتاب والسنة فله :

- مسند الشافعي .
- وسنن الشافعي .
- والأم في الفقه ، وأحاديث يسوقها بالإسناد .
- وجامع العلم في أصول الفقه ومصطلح الحديث . ﷺواختلاف الحديث في مصطلح الحديث .

وعمر بن راشد المتوفي له كتابه (الجامع) وصاحبا أبي حنيفة ، وأبو داود ، والصنعائي ، وابن أبي شيبة وغيرهم ، كان هذا كله قبل ولادة البخاري بأزمان ! .

وبهذا يظهر ضحالة ما شغبوا به ، وأما قبول الأمة لصحيحه المشهور فأوضح

من الشمس في عالية النهار[1] .

ولو أنّ الشاغبين نظروا بتجرد علمي في السيرة العلمية للبخاري لعرفوا قدره ، إلا أنهم :

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم

(١) دفع شبهات – مرجع سابق – ٢٣٧ وما بعدها – بتصرف – .

obeikan.com